Document: EB 2013/LOT/P.6
Date: 14 June 2013
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية ليبيريا من أجل

مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Hubert Boirard
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2399 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: h.boirard@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية بتمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية ليبيريا من أجل مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي على النحو الوارد في الفقرة 22، وعلى إدخال تعديلات على اتفاقية التمويل كما هو وارد في الفقرة 18.

مذكرة رئيس الصندوق

تمويل تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية ليبيريا من أجل مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي

أولا - الخلفية

1- تسعى هذه المذكرة للحصول على الموافقة على تمويل تكميلي بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 1.66 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية ليبيريا من أجل مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009.

2- وكما أشير إليه في تقرير رئيس الصندوق ذي الصلة (EB 2009/98/R.26/Rev.1)، يمول الصندوق المشروع بمنحة قدرها 3.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. أما التمويل التكميلي المقترح لهذا المشروع فسيكون بحدود 1.66 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل 2.5 مليون دولار أمريكي) من الأموال المتوفرة لليبيريا بموجب دورة التخصيص للفترة 2013–2015 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسيتم تخصيص هذا التمويل التكميلي إلى حكومة ليبيريا من خلال هذا المشروع تحديدا لمكوّن إعادة إحياء القدرات الإنتاجية وهو المكون الذي يموله الصندوق.

3- كان هذا التمويل التكميلي متوقعا في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج الذي أعده الصندوق لليبيريا للفترة 2011–2015، وهو يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لهذا المشروع: (1) تحسين وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المدخلات والمهارات؛ (2) تحسين وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق؛ (3) تحسين القدرات التنظيمية لأصحاب الحيازات الصغيرة ووصولهم إلى خدمات الإرشاد الزراعي التي توفرها وزارة الزراعة. ومن خلال مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي، يهدف الصندوق إلى ضمان تنفيذ هذه الأهداف بأسلوب مستدام، وإسهامه في الأهداف الإنمائية المؤسسية للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، والسياسات الوطنية كما هو منصوص عليها في برنامج ليبيريا للاستثمار في القطاع الزراعي. وسيدعم التمويل التكميلي تعزيز ما يلي: (1) خدمات الإرشاد الزراعي؛ (2) القدرات المؤسسية لمنظمات المزارعين لتمكينهم من حماية مصالحهم.

ثانيا – المسوغات والأساس المنطقي

4- سيسهم التمويل التكميلي في تحقيق غاية المشروع الشاملة المتمثلة في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي بعد النزاعات، كما أنه سيحسن من سبل عيش وظروف حياة المجتمعات الريفية.

5- نفّذ مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي بعد 20 سنة من انقطاع دعم الصندوق لليبيريا نتيجة للحرب الأهلية، واعتبر بمثابة استجابة لوضع يتميز بالإلحاح الآني وانعدام الأمن الغذائي. وصمم لاستعادة خسارة رأس المال على مستوى الأسرة من خلال تحويل الفوائد المباشرة إلى المجموعات المستفيدة الهشة، وتوفير الدعم لتعافي المجتمعات الريفية ونظمها الزراعي على الأجل القصير، مع إرساء الأسس لإعادة الإحياء على المدى الطويل ولتنمية تشاركية طويلة الأمد.

6- استحق تنفيذ المكون الذي يموله الصندوق من هذا المشروع الثناء والتقدير، حيث تم صرف حوالي 78 بالمائة من التمويل المصادق عليه في ديسمبر/كانون الأول 2009. وأشار تقدير منتصف المدة للمشروع إلى أنه قد أنجز أهدافه المادية السنوية، كما أنجز بالفعل الهدف الإجمالي المتمثل في إيصال السلع والخدمات لـ 000 10 مزارع مستهدف من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتم تحقيق استعادة الأصول الزراعية بصورة عريضة من خلال توفير مواد الزراعة المحسنة، وإلى حد أقل من خلال توفير الحيوانات المحسنة. وأما فيما يتعلق بإرساء الأساس لتنمية طويلة الأمد، يخلق إنشاء وتنظيم 498 مجموعة مزارعين/منظمة مجتمعية، وحوالي 453 حيازة استعراضية، وتدريب 446 ميسر مجتمعي، والتنفيذ الناجح لنهج التبادل للمدخلات الموفرة، تخلق الظروف المواتية لتنمية زراعية مستدامة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. وسيتقرر التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، ونحو زيادة الفوائد التي يجنيها المزارعون من المدخلات الزراعية المحسنة إلى حد كبير من خلال التطوير الناجح لنهج طويل الأجل. ويتضمن ذلك توفير الجهات الحكومية اللامركزية المباشر للخدمات الاستشارية الزراعية لمجموعات المزارعين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار جهود المشروع والحاجة لتعزيز إنتاج المزارعين، وانتاجيتهم، والقيمة المضافة، هنالك مسوغ قوي للاستمرار في الدعم والبناء على المنظمات المجتمعية القائمة.

7- إلا أنه ومع اقتراب تاريخ إنجاز مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي الأصلي، فإن السياق المؤسسي لهذه الدولة التي ما زالت هشة، يبقى تحديا رئيسيا حيث لم تتوفر الفرصة الكافية أو الوقت المتاح للتطرق لهذا الضعف، وبخاصة على مستوى المقاطعة والناحية، إذا أخذنا بعين الاعتبار الاحتياجات المتنافسة والملحة لتحسين خدمات الإرشاد المحلية المتاحة للمزارعين.

8- واستجابة لطلب الحكومة، ولتحديد المشروع للحاجة إلى الدعم والخدمات التقنية الأفضل جودة، فإنه من الحاسم الآن البناء على الأنشطة القائمة في مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي والتركيز على إيجاد نهج مستدام قابل للتكرار لإيصال خدمات الإرشاد بهدف تعزيز القدرة المؤسسية، بما في ذلك، قدرة وزارة الزراعة على المستوى الميداني للإشراف على خدمات الإرشاد الزراعي الموفرة للمزارعين ورصدها. وبناء على المناقشات مع الوزارة وغيرها من أصحاب المصلحة، تتمثل الطريقة المستقبلية لانخراط الصندوق في ليبيريا في الاستمرار في تقديم الدعم بموجب هذا التمويل التكميلي بهدف تجربة توفير خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين من خلال المنظمات المجتمعية القائمة، مما سيوفر إطارا لمتابعة كاملة متكاملة عند إنجاز المشروع.

9- ستهدف هذه التجربة إلى التطرق للفجوات الموجودة في خدمات الإرشاد من خلال الترويج والتأسيس لخدمات دعم إرشادي تشاركي ترتكز على المنظمات المجتمعية ويقودها الطلب، بالتعاون مع منظمات المزارعين وبخاصة شبكة اتحاد المزارعين.

10- أما الهدف من هذه التجربة فهو صياغة نهج يتصف بما يلي: (1) قابلية التكرار مؤسسيا على نطاق وطني؛ (2) الاستدامة المالية والمؤسسية لأغراض التدخلات المستقبلية؛ (3) الترويج للإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية التي يشكل المزارعون محورها وتتصف بالتشاركية والتوجه نحو النتائج التي يقودها الطالب؛ (4) بناء التكامل عبر كل من منظمات المزارعين ووزارة الزراعة لتمكين المزارع من الاستفادة من الخدمات ذات الصلة.

11- وبما يتماشى مع السياسة الحالية للوزارة، والأهداف والغايات التي نص عليها مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي، سيتم تبني نهج بفرعين من خلال:

(أ) تنمية قدرات شبكة اتحاد المزارعين للعمل بصورة مباشرة مع المزارعين والمنظمات المجتمعية على القضايا الإرشادية؛

(ب) دعم الوزارة على مستوى المقاطعة والناحية بهدف: (1) بناء قدرات شبكة اتحاد المزارعين لتوفير خدمات الإرشاد (تدريب المرشدين الزراعيين)؛ (2) الإشراف على رصد وتقييم أنشطة اتحاد المزارعين واقتراح الإجراءات التصحيحية.

12- سوف يتم تنفيذ التجربة من قبل شبكة اتحاد المزارعين من خلال موظفي الإرشاد في النواحي والمقاطعات والميسرين المجتمعيين في أربعة نواح استهدفها مشروع إعادة إحياء القطاع الزراعي (بومي، وجراند باسا، وجراند كيب ماونت ومونتيسيرادو). وسوف تعين شبكة اتحاد المزارعين جميع موظفي الإرشاد (بناء على عقود تستند إلى الأداء) بدعم من وزارة الزراعة، ووحدة تنفيذ المشروع الحالية. وسوف يوفر المشروع الدعم المالي والتقني للتدريب والمعدات وجميع المواد الضرورية لتنفيذ المهام والأنشطة. وستجرى مسوحات تشخيصية على مستوى المقاطعة تستهدي بها الأولويات والقرارات حول المضي قدما بالنسبة للأنشطة المستقبلية وحيازات الاستعراض التي تغطي دورتين زراعيتين.

13- وأخيرا، يتطرق الاقتراح أيضا إلى مسألة نقص الموظفين في وزارة الزراعة على مستوى المقاطعة والناحية من خلال توفير الحوافز والمعدات والمساعدة التقنية لمساعدة الوزارة على الإشراف على مهام الموظفين ورصدها. وسيتم ضمان الرصد والتقييم من قبل كل من شبكة اتحاد المزارعين والمنسق الزراعي للوزارة على مستوى الناحية، وستقوم بقياس ما يلي: (1) التحسينات الملحوظة في قدرات المزارعين الإدارية والتقنية؛ (2) الزيادات المدخلة على الإنتاج؛ (3) توليد الدخل على مستوى المزرعة ومستوى القرية. وسيجرى مسح خط أساس بصورة مشتركة بين شبكة اتحاد المزارعين ووزارة الزراعة. وسيتم استخدام التقارير الشهرية والفصلية وتحليل الدروس المستفادة لتحسين النهج وعملية التجربة.

14- سوف تستمر وحدة تنفيذ المشروع في التنفيذ بما يتماشى مع الإجراءات التي يوافق عليها الصندوق. وتتمتع هذه الوحدة بسجل مثبت في إدارة مشروعات الصندوق. وقد صنف تقدير المخاطر الذي أجري في الفصل الأخير من عام 2012 تدابير الإدارة المالية الموجودة على أنها تمثل خطرا متوسطا. وسوف ترفع وحدة تنفيذ المشروع خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية وتقارير الإنجاز نصف السنوية والسنوية والقوائم

المالية السنوية الموحدة للمشروع وتقارير مراجعة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للصندوق ومراجعة المشروعات فيه. وسوف يتبع المشروع المبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق كما هي محددة في رسالة إلى المقترض وفي دليل الصرف.

15- ستدخل وحدة تنفيذ المشروع في اتفاقية ثانوية مع شبكة اتحاد المزارعين، على أن تخضع لشرط عدم اعتراض الصندوق عليها. وسوف تحدد الاتفاقية الثانوية شروط الصرف والإبلاغ، وسترصد هذه الوحدة السلف المودعة، في حين سيخضع الإفراج عن هذه السلف ومسوغاته لرصد الصندوق. وسوف تدرج أنشطة شبكة اتحاد المزارعين في اختصاصات المراجعة بغية ضمان الامتثال الكامل مع المسؤولية المالية للصندوق.

ثالثا- تكاليف المشروع

16- تبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع حوالي 26.8 مليون دولار أمريكي. وأما مصادر التمويل فهي (1) الصندوق بمنحة أولية قدرها 3.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، والقرض التكميلي المقترح بما يعادل 1.66 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (2.5 مليون دولار أمريكي)؛ (2) مصرف التنمية الأفريقي بمبلغ 18.3 مليون دولار أمريكي؛ (3) الحكومة بتمويل نظير يعادل 0.6 مليون دولار أمريكي، (4) المستفيدون بمساهمة قدرها 0.4 مليون دولار أمريكي. ويتوقع أن يتم تخصيص التمويل التكميلي لفئات النفقات الموجودة كما هي واردة في الجدول التالي:

فئة الإنفاق		*قيمة القرض المخصص (معبر عنها بصورة تقريبية بوحدات حقوق السحب الخاصة)*	*النسبة المئوية للنفقات المؤهلة للتمويل، باستثناء الضرائب*
أولا-	المعدات والمركبات والبضائع	150 000	%100
ثانيا-	المساعدة التقنية، والدراسات والتدريب	1 193 000	%100
ثالثا-	المرتبات والبدلات وتكاليف التشغيل	151 000	%100
رابعا-	غير مخصصة	166 000	
الإجمالي		**1 660 000**	

17- سيتم تقديم القرض التكميلي إلى جمهورية ليبيريا بشروط تيسيرية للغاية. وسوف تنعكس التغيرات التي ستطرأ على القيم المخصصة لفئات النفقات الحالية في الجدول 2 من اتفاقية التمويل المعدلة.

رابعا- التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية التمويل

18- عند موافقة المجلس التنفيذي، سيتم تعديل اتفاقية القرض لتعكس التمويل التكميلي للصندوق. وبالنظر إلى أن هذا التمويل يعزز خطة التمويل المتفق عليها أصلا عند التصميم، فإنه لا ينطوي على أية تعديلات على وصف المشروع. ولن يتم إحداث أية فئة جديدة للنفقات لأن جميع الأموال من القرض التكميلي المقترح سوف تستخدم لزيادة الدعم لأنشطة مشروع إعادة إحياء القطاع الريفي الجاري الذي يموله الصندوق.

خامسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

19- سيشكل تعديل اتفاقية التمويل الحالية بين جمهورية ليبيريا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تمديد التمويل المقترح إلى جمهورية ليبيريا.

20- وجمهورية ليبيريا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

21- وإني مقتنع بأن التمويل التكميلي المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سادسا– التوصية

22- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية ليبيريا قرضا تكميليا تعادل قيمته مليونا وستمائة وستين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 660 1 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة؛

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية